

## قطاع الكهرباء في العراق وليبيا ولبنان فساد يتدثر بالسياسة

خسائر بالمليارات من الدولارات ترهق ميزانيات الدول الثلاث في أهم قطاع حيوي



تشابكت خيوط اللعبة.. فمن يحلها وسط الغضب الشعبي

خلفية المجالات والوساطات من قبل نواب وشخصيات سياسية. وتشير إحصائيات الحكومة العراقية، التي تحدث عنها رئيس الوزراء، إلى أن العراق أنفق ما يقرب من 80 مليار دولار على قطاع الكهرباء منذ العام 2003، لكن الفساد كان عقبة قوية أمام توفير الطاقة للناس بشكل مستقر.

ويؤكد الكاظمي أنه توجد حلول سريعة لمشكلة الكهرباء، لكننا نضع الحلول والإجراءات بأسرع أداء ممكن، ونستنهض كل طاقات قطاعي الإنتاج والتوزيع لأجل وضع الحلول، وأن يلمس المواطن نتائج إيجابية.

ويظهر مراقبون إلى خطاب السياسيين في ملف الكهرباء بأنه مجرد مواقف انطباعية تبدأ باتهامات لجهات مجهولة وتختتم بوعود ينتهي مغفولها مع بدايات الخريف، فجميع الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ 2003 تحدثت عن أزمة الكهرباء ووعدت بالعمل على تجاوزها، ودفعت المليارات من الدولارات، وأبرمت عقوداً ضخمة، ولكن دون فائدة.

## لبنان.. ظلام يستفز الدولة

كما جرى في ليبيا والعراق تتواصل الأزمة في لبنان ربما بأكثر حدة. وكان انقطاع التيار الكهربائي أمراً شائعاً في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية 1975 - 1990، مما أجبر اللبنانيين على دفع فاتورة كهرباء فائقة للمولدات الخاصة لمدة ثلاث إلى 12 ساعة يومياً أثناء الانقطاعات، وخلال العقود الماضية لم يتحقق أي حل جذري للأزمة التي تفاقت واتسعت دائرتها مؤخراً مع تردّي الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي أوائل يوليو الجاري قالت شركة الكهرباء إن محطاتها في دير عمار والزهراني، اللتين توفران معا حوالي 40 في المئة من الكهرباء في البلاد، توقفتا عن العمل بعد رفض البنوك الأجنبية المعاملات التي كانت ستسمح للمؤسسة بتفريع شحنتي وقود راسيتين بالمناجم، وتطور الموضوع بسرعة ليصل إلى انقطاع الكهرباء على مؤسسات الدولة ومنها البرلمان في عين التينة، حيث باتت تسييرها يتم من خلال "كهرباء المولد الخاص لديهم، ويتقن قاس، بسبب شح مادة المازوت".

وتعاني شبكة الكهرباء اللبنانية من حالة اهتراء حتى أنها كبدت الدولة منذ نهاية الحرب الأهلية حوالي 44 مليار دولار، ويشكل إصلاحها أحد مطالب المجتمع الدولي الرئيسية لدعم لبنان الذي يواجه نقصاً زمنياً في التغذية الكهربائية ما يجعل القطاع يعتمد على الدعم الحكومي ويتكبّد خسائر فنية وغير فنية تتراوح نسبتها التقديرية بين 36 و40 في المئة، بحسب الدراسات الصادرة عن وزارة الطاقة اللبنانية ومؤسسة كهرباء لبنان.

ويؤكد تقرير للبنك الدولي وكهرباء فرنسا أن محطتين كهربائيتين كافيتين لد لبنان بالكهرباء (الزهراني في الجنوب (شبيبة) ودير عمار في الشمال (سنة). إلا أن فريق رئيس الجمهورية أصر على محطتي في منطقة سلعانا الشمالية ذات الأغلبية المسيحية، ما أوقف عملية المناقصات وأخر البدء في المعامل وقيل أن يأتي انهيار الليرة ويقضي تقريباً على أمل الإصلاح.

الذي يبلغ ثروته سنوياً مع ارتفاع درجات الحرارة صيفاً، في بلد تتميز غالبية أرجائه بمناخ صحراوي جاف.

## العراق.. فساد وإهمال وخسائر

صدر في العراق حكم قضائي بالحبس 4 سنوات بحق مدير عام في وزارة الكهرباء على خلفية تهم متعلقة بالفساد.

بيد هذا الخبر هامشياً ولا معنى له في ظل الواقع المتنازع لقطاع الكهرباء في العراق منذ سنوات عدة، فيما تعهدت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالعمل على حل الأزمة، في تكرار للوعود التي تستنسخ بقوة مع كل صيف في البلد الغني بالنفط.

وفي أواخر العام الماضي قالت لجنة برلمانية تم تشكيلها للتحقيق في أزمة انقطاع الكهرباء إنه أنفق 81 مليار دولار على قطاع الكهرباء في العراق بين عامي 2005 و2019.

ويوضح عضو لجنة النزاهة في البرلمان خالد الجشمي أن الفساد في وزارة الكهرباء متراكم على مرور جميع الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الكهرباء ولم يقتصر على وزير واحد.

ويقول الجشمي إن الأمر لم ينته على العقود فقط بل وصل إلى التعيينات الأخيرة التي تمت في وزارة الكهرباء، مشيراً إلى أن 5 في المئة فقط ممن وقع تعيينهم من المستحقين و95 في المئة على

كانت، داعياً الشركة إلى العمل السريع لإنهاء هذه المشكلة التي يعانى منها المواطن بشكل غير مقبول. وقال الدبية موجهاً كلامه للمشاركين في الاجتماع وبلغه حادة وحازمة "أنا على يقين من أن كل ما يقوله المواطن عن شركة الكهرباء صحيح، وأنا لم أعد أحتمل الانتقادات اليومية، وما يقوله المواطن حول مشكلة الكهرباء".

وفي فبراير الماضي، حذرت مجموعة العمل الاقتصادي المنبثقة عن مجموعة المتابعة الدولية المعنية بليبيا من تدهور وضع الكهرباء في البلاد بدءاً من أوائل صيف 2021، مؤكداً أن الوضع الحالي في البلاد "يستدعي المسؤولية القيادية من جميع الأطراف".

وأبرز السفير الأميركي في ليبيا ريتشارد نورلاند أن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة من جانب القادة الليبيين لتمويل الإصلاحات اللازمة في قطاع الكهرباء وغيره من المجالات الرئيسية الأخرى، مؤكداً دعم بلاده لجهود الشركة العامة للكهرباء في ليبيا لإنهاء أزمة انقطاع التيار. وتحدث تقارير أميركية من احتمال انهيار الشبكات المتهاككة في ليبيا تحت ضغط الطلاب الإضافي على الطاقة،

سنوات، لاسيما منذ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في تسعينات القرن الماضي، وحربي الإطاحة بالنظامين العراقي في 2003 والليبي في العام 2011.

## كهرباء ليبيا بلا أفق للحل

وتواجه ليبيا أزمة كهرباء بلا أفق لحلها. ويقول النائب العام الليبي الصديق الصور إنه أصدر أوامر ضبط وإحضار كل من تدخل في عرقلة عمل شركة الكهرباء، مشيراً إلى أن الأوامر صدرت ضد رافضي برنامج طرح الاحمال، فضلاً عن كل من تعدى على العاملين وساهم في الاستيلاء على منقولاتها أو عمل على إتلافها.

وفي 16 يوليو الجاري قال جهاز الأمن الداخلي إنه ألقي القبض على موظفين تابعين للشركة العامة للكهرباء يتفاوضون رشاوى ومتورطين في فساد مع شركات خاصة.

ومنذ يونيو الماضي احتدت الأزمة بتسجيل انهيار شامل للشبكة، رغم التحذيرات الدولية الصادرة قبل أشهر، وقال رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء وشام العبدلي، إن الشبكة تعرضت لهزة بشكل غريب ومفاجئ في القطاع الغربي أدت إلى خروج بعض وحدات التوليد وكذلك فصل كافة خطوط نقل الطاقة بالمنطقة الغربية عن العمل.

وتواجه كل مناطق ليبيا أزمة كهرباء لا تزال تتفاقم منذ سنوات فيما أكدت الحكومة أن 23 مليار دولار تم صرفها خلال السنوات العشر الماضية على قطاع الكهرباء ولكن دون فائدة تذكر.

وأكد رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبية، خلال اجتماع طارئ عقده مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء، وعدد من مهندسيها، على ضرورة حل الأزمة بأي طريقة

ولا تبسو تلك الدول قادرة على التحكم في تنفيذ مسارات خصخصة خدمة الكهرباء بسبب الراجح الهيكلية الأساسية لتحرير الاقتصاد وفق مخططات مدروسة علمياً وغير خاضعة لتطبيق توزيع الغنائم بين اباطرة رأس المال المتفذين في السلطة وفق المحاصصات بين الفاعلين السياسيين. وعاش العراق وليبيا ولبنان على وقع احتجاجات شعبية خلال الأيام الماضية نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي في موسم صيفي حار بلغت درجات الحرارة فيه نحو 50 درجة في مناطق عراقية وليبية.

وما زاد من حالة الاحتقان الشعبي أن هذا الوضع ليس جديداً وإنما مستمر منذ

شكلت أزمة الكهرباء في ليبيا والعراق وليبيا عقدت ليست لها أي حلول عملية على أرض الواقع، وسط استنزاف ميزانيات هذه الدول وتفاقم حالات الغضب الشعبي على سوء الخدمات المقدمة من الحكومات التي تعاني بدورها من الفساد والإهمال والحسوبة في أهم قطاع حيوي.

## وعلى الرغم من الحديث عن الإصلاحات المهمة في قطاع الكهرباء

في لبنان والعراق وليبيا، إلا أن تلك الإصلاحات تبقى دون نتائج تذكر في ظل رصد ميزانيات ضخمة تذهب ادراج الرياح في جيوب الفاسدين من السماسرة والمتمتعين بغطاء سياسي أو اجتماعي وسط تراجع أداء الدولة المركزية، والعجز عن مواجهة التحديات السياسية.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي فإن العديد من البلدان أعلنت عن إصلاحات لم تنفذ في قطاع الكهرباء، كما سنت بعض البلدان إصلاحات اضطرت إلى تنفيذ عكسها لاحقاً.

ويبدو الوضع ضبابياً في الدول العربية التي فقدت قدرتها على السيطرة على شبكاتها الوطنية وتوفير الخدمات الضرورية لمواطنيها، في ظل عجز الدولة نتيجة للفشل وعدم الرغبة في استرجاع تلك السيطرة على الكهرباء كقطاع حيوي واستراتيجي بسبب خضوعها التام للفساد والتجاهل السياسي والحزبي والمليشياوية والمناطقية وفقدانها للاستقرار الحكومي القادر على تهيئة الظروف لتحقيق الإصلاح ضمن مفهوم تأميم الخدمة الكهربائية باعتبارها من صلاحياتها الحصرية.

ولا تبسو تلك الدول قادرة على التحكم في تنفيذ مسارات خصخصة خدمة الكهرباء بسبب الراجح الهيكلية الأساسية لتحرير الاقتصاد وفق مخططات مدروسة علمياً وغير خاضعة لتطبيق توزيع الغنائم بين اباطرة رأس المال المتفذين في السلطة وفق المحاصصات بين الفاعلين السياسيين.

وعاش العراق وليبيا ولبنان على وقع احتجاجات شعبية خلال الأيام الماضية نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي في موسم صيفي حار بلغت درجات الحرارة فيه نحو 50 درجة في مناطق عراقية وليبية.

وما زاد من حالة الاحتقان الشعبي أن هذا الوضع ليس جديداً وإنما مستمر منذ



الحبيب الأسود

كاتب تونسي

يعد الفساد من وجوه الحكم في الديمقراطية الفاشلة، لكن حين اقتترانه في قطاع الكهرباء وهي سلعة خدمية ضرورية وحيوية، يظهر أهم علامات تفكك الدولة أو اتجاهها إلى مرحلة الهاشمية، حسب ما يتبين من ثلاثة نماذج عربية هي ليبيا والعراق ولبنان.

وشهدت البلدان الثلاثة حروباً أهلية وصراعات أدت إلى تراجع دور المؤسسات العامة و بروز تشكيلات سياسية ومليشياوية تتنافس على السيطرة على ثلوث الثروة والسلطة والسلاح. كما تستعمل أدوات البيروقراطية لبطء النفوذ على القطاعات الحيوية ومنها قطاع الكهرباء.

## خسائر قطاع الكهرباء بلغت

- 23 مليار دولار في ليبيا في 10 سنوات
- 81 مليار دولار في العراق في 14 سنة
- 44 مليار دولار في لبنان منذ 1991

وتحول قطاع الكهرباء إلى مجال أساسي للفساد ومحل صراعات من قبل الأطياف والجماعات المهيمنة على المشهد السياسي والساعية إلى بسط نفوذها على المال والاقتصاد. واستفادت من تحقيق ذلك عبر الصفقات السرية والاحتكار والمعاملات الخارجة عن القانون في الإنتاج والتوزيع أو عبر دعم السوق الموازية في ظل تدهور البنية التحتية واتساع الإهمال البيروقراطي الروتيني.

وأعطى احتكار القطاع العام لإنتاج الكهرباء وتوزيعها، مناخاً ملائماً للوبيات الفساد المتغلغلة في مؤسساته لتشكيل عناصر الضغط المطلوبة لممارسة كل أشكال الفساد، لكن الأزمات المعلقة في هذا القطاع لا يمكن التغاضي عنها وتضعه باستمرار تحت ضوء الرقابة الشعبية.

## أشل تفكير قبل أن أدخل ردهة المستشفى في العراق

ويخشون أن يكون العدد الفعلي للعديدي أعلن من أرقام وزارة الصحة العراقية، حيث يمتنع الكثير من العراقيين عن الاختبارات لأنهم لا يتقنون في المستشفيات العامة.

## أطباء عراقيون يتوسلون

عبر وسائل التواصل

الاجتماعي للحصول على

أدوية وأجهزة التنفس

الاصطناعي لمرضى كورونا

وتقول علياء ياس، طبيبة الأطفال في مستشفى النعمان التعليمي ببغداد، إنه لأول مرة منذ بداية الوباء يأتي الأطفال إلى المستشفى وهم يعانون من أعراض الفايروس الشديدة. وجرى تطعيم أقل من 3 في المئة من سكان العراق، وفقاً لمسؤول في وزارة الصحة. وكانت الوزارة أقتت باليوم علنا على الجمهور لانتهاكه القيود الوبائية، في الوقت الذي أعرب فيه أطباء وعاملون في الصحة عن مخاوفهم للمدراء دون نتائج تذكر.

ويؤكد محمد جمال وهو طبيب سابق في مستشفى الصدر التعليمي بالبصرة، أنه واجه لجنة تفتيش بالوزارة وتساعل "لماذا لم يُعد تخزين الأدوية أو استبدال أجهزة إطفاء الحريق؟ أين نظام الحريق؟ لكنهم لم يستمعوا".

الجناح الذي يضم 70 سريراً في مستشفى الحسين قبل ثلاثة أشهر باستخدام الواح الجدران الداخلية شديدة الاحتغال، وفقاً للعاملين بالمستشفى ومسؤولي الدفاع المدني. وتقول وكالة أسوشيتد برس إن أقارب مرضى كوفيد - 19 جلسوا على الأرض لعدم وجود كراسٍ في غرفة طوارئ رئيسية في بغداد خلال الأسبوع الماضي، في إشارة إلى الاحتفاظ الذي تعانیه المستشفيات وسوء الخدمات داخلها.

ومع محدودية مساحة المستشفى نقلت الوكالة عن الطبيب سمرد أحمد طلبة من مديرية صحة بغداد أن ترشده إلى أين يرسل المرضى "يقولون أرسل خمسة مرضى إلى هذا المستشفى، وخمسة آخرين إلى آخر، وهكذا".

ولجات هديل المعني، طبيبة أسنان في بغداد، إلى فيسيوبك للعثور على سرير لو والدها المصاب بفايروس كورونا. وكتبت متوسلة "لا يستطيع التنفس، بشرته تتحول إلى اللون الأزرق. لم يستطع المستشفى استقبالي". وفي مدينة كربلاء الجنوبية توسل أطباء عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتبرع بريمديسيفير، وهو دواء مضاد للفايروسات يستخدم لعلاج مرضى كورونا. وتقول هديل الشبل إن الأدوية وأجهزة التنفس الصناعي تنفذ في مستشفياتها، ويحتاج 60 في المئة من مرضى كوفيد - 19 إلى أجهزة التنفس. ويلقي الأطباء باللوم على التردد في تناول اللقاحات في الزيادة الحالية

الناصرية جنوب العراق، وهو ثاني حريق كارثي في جناح مرضى فايروس كورونا في أقل من ثلاثة أشهر في البلاد. ويقول أطباء عراقيون لوكالة أسوشيتد برس إنهم باتوا يخشون العمل في أجنحة العزل سيئة البناء، وانتقدوا ما وصفوه بتراخٍ في إجراءات السلامة.

وتنقل الوكالة عن هديل الشبل، وهي طبيبة في بغداد تعمل في جناح عزل جديد شبيه بجناح الناصرية، قولها "أشل تفكيري قبل أن أدخل ردهة مستشفى في العراق لأن كل مستشفى معرض لخطر نشوب حريق في كل لحظة. ماذا أستطيع أن أفعل؟ لا أستطيع ترك وظيفتي. لا يمكنني تجنب مهامي. كما أن المرضى غير مستعدين للعلاج داخل هذه المستشفيات، ولكنه أمر خارج عن إرادتهم".

ولم يكن حادث الناصرية الوحيد، حيث توفي ما لا يقل عن 82 شخصاً معظمهم مرضى كانت أعراضهم شديدة واحتاجوا إلى أجهزة التنفس الصناعي بعد انفجار خزان أوكسجين في مستشفى ابن الخطيب ببغداد في أبريل الماضي. وأثار هذا الحريق ردود فعل غاضبة واسعة دفعت وزير الصحة حينها حسن التميمي المدعوم من التيار الصدري إلى الاستقالة.

وفي كارتة مستشفى الحسين الجديدة ألقى اللوم على الأخطاء في البناء وممارسات السلامة غير الملائمة، بما في ذلك التعامل غير السليم مع أسطوانات الأوكسجين. وجرى بناء

بغداد - أعاد الحادث الماساوي في مستشفى عراقي قبل أيام قليلة تسليط الضوء من جديد على الوضع الكارثي الذي يعيشه القطاع الصحي في العراق، البلد المهده بخسارة معركته ضد فايروس كورونا في ظل استفحال عدد الإصابات والاحتفاظ المسجل في مستشفياته.

وأظهرت شهادات أطباء يعملون في أكثر من مستشفى داخل العراق حجم الإهمال والفساد وسوء الإدارة الذي تعانیه تلك المستشفيات وسط "هروب جماعي" من المسؤولين عن تحمل أي مسؤولية مادية أو معنوية جراء تكرار ماضي العراق في مستشفيات تستقبل مرضى وباء كورونا.

ويؤكد أطباء عراقيون أنهم يخسرون المعركة ضد الوباء، وأن هذا



كارثة صحية تدق الأبواب